الانواع اما في كلها او في اكثرها ، تبيّن انه موجود في كل الموضوع وائتلف عن ذلك قول استقرائي لا برهاني اذ كان القياس البرهاني انما يبيّن فيه الجزئي بالكلي . واما هذا فأنّا بينّا 20-25
فيه الكلي بالجزئيات ، وان تبيّن انه مسلوب عن جميعها تبيّن ان المحمول مسلوب عن جميع الموضوع ، وائتلف عن ذلك الضرب الثاني من الشكل الاول ؛ وان تبيّن انه
٥ مسلوب عن بعضها تبيّن منه ابطاله في الشكل الثالث . مثال ذلك ان نطلب : هل العلم بالمتقابلات واحد ؟ فنقسم المتقابلات الى الانواع الاربعة التي هي : الموجبة والسالبة ، والضدان[٦] ، والمضافان ، والعدم والملكة ؛ فأن تبيّن في هذه ان العلم بجميعها واحد تبيّن ان العلم بالمتقابلات واحد ، وذلك بطريق الاستقراء لجميع انواع المتقابلات ، وان تبيّن ان العلم بجميعها ليس واحدًا ائتلف عنه سالب كلي الشكل الاول ، وان تبيّن ان العلم
١٠ ببعضها ليس واحدًا ائتلف عنه[٧] سالب ينتج جزئيًا في الشكل الثالث . وان لم يتبيّن لنا[٨] هذا في الانواع الاول من المتقابلات قسمنا كل واحدة[٩] منها الى انواعها[١٠] ، فأن تبيّن لنا من ذلك ما اردنا والاّ قسمناها حتى ننتهي[١١] الى الاشخاص .

والموضع الثالث مأخوذ من الحدّ وهو برهاني من جوهر الشيء . وذلك يكون بوجهين : 30-35
اما بأن نجد موضوع المطلوب ، فأن وجدنا المحمول موجودًا فيه تبيّن في الشكل الاول انه
١٥ موجود في الموضوع ، وان تبيّن انه مسلوب عن الموضوع تبيّن انه مسلوب عنه في الشكل الاول والثاني[١٢] . مثال[١٣] ذلك قولنا[١٤] : هل النفس مائتة ؟ فنقول : النفس هي جوهر متحرك[١٥] من تلقائه دائم الحركة ، وما هو بهذه الصفة فهو غير مائت فالنفس غير مائتة .

والوجه الثاني ان نجد المحمول نفسه ، فأن وجدناه في الموضوع تبيّن ان المحمول في كل الموضوع في الشكل الثاني لأن الحدّ ينعكس[١٦] ، ولولا ذلك لكان غير منتج لانه كان
٢٠ يكون من موجبتين في الشكل الثاني ، وان تبيّن ان حدّه مسلوب عن الموضوع انتج سالبة كلية في الشكل الثاني . مثال ذلك : هل الفاضل حسود ؟ فنجد الحسد انه التأذي بحال الاخيار ، والفاضل لا يتأذى بحال الاخيار ، فينتج ان الفاضل ليس بحسود . وان لم يتبيّن 110a-5
لنا شيء من حدّ الموضوع اوالمحمول[١٧] فعلنا في اجزاء الحدّ ما فعلناه في الموضوع او المحمول نفسه ، اعني بأن نأخذ اجزاء احدهما ونعتبره على مثال ما اعتبرنا ذلك في الموضوع نفسه او المحمول ، وهكذا الى ابسط اجزاء الحدّ ، وذلك اذا لم يتبيّن ما اردناه فيما قبل ذلك .

والموضع الرابع هو ان نطلب معاندًا للامر الذي وضع ونجتهد في ذلك ما امكن ، 10

فأن لم يلف له معاندًا او وجدناه فأبطلناه صحّ الوضع . وهذا الوضع قوته قوة الموضع المصحح بالاستقراء ، لأن عدم المعاند قد يكون من جهة الحسّ وقد يكون من جهة الاّ يلغى له قياس يعانده . وليس هذا موضعًا[١٨] ولكنه[١٩] وصيّة نافعة في اثبات الاوضاع المشهورة ؛ ولا هو ايضًا برهاني ، وذلك انه ليس يلزم من الاّ[٢٠] يلفى للامر معاندًا او من
٥ ان تبطل معاندته ان يكون صحيحًا في نفسه اذ قد يكون له معاند من غير ان نشعر نحن به .

وموضع خامس[٢١] من جهة اللفظ وهو ان يدلّ على الشيء بالاسم المشهور عند الجمهور لا باسم مخترع لذلك المعنى ، سواءً كان دالاًّ عند الجمهور على معنى آخر او لم يكن دالاًّ . وهو جدلي نافع للاثبات والابطال ، الاّ ان يكون المعنى مما ليس له اسم عند 15
١٠ الجمهور وله اسم في عرف صناعة ما ، فأنه ينبغي ان نستعمله على حسب ما هو عند اهل تلك[٢٢] الصناعة ، وهي وصيّة لا موضع .

—٣— 3 —

[مواضع اخرى]

وموضع سادس من اللفظ ايضًا ، وهو ان يكون الوضع الذي يطلب فيه انه موجود او غير موجود مقولاً باشتراك الاسم . فاذا لم يشعر به المجيب امكن ان يغالط به السائل ، 25
١٥ فيقسم الاسم[١] المشترك الى جميع المعاني التي يقال عليها على ان ذلك قسمة الجنس الى انواعه ؛ ثم يبيّن بطريق شبيه بالاستقراء ان المحمول موجود في جميع الموضوع لوجوده في 30-35
اكثر المعاني التي قسم لها الاسم او في جميعها . هذا اذا اراد الاثبات ، واذا اراد الابطال بيّن ان المحمول غير موجود في واحد من تلك المعاني . وهذا الموضع هو بالجملة سوفسطائي ، والذي ينبغي في هذه الصناعة[٢] للجدلي هو ان يتجنب استعمال مثل هذا
٢٠ الموضع . واذا وقع له ان يفصل جميع المعاني التي يقال عليها الاسم المشترك ويميّزها ، ثم 110b...
يبيّن الصادق[٣] من غير الصادق ؛ وهذا بعينه ينبغي ان يفعله في الاسماء المشكّكة ثم يبيّن